الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 19 /2016/1

أعلن أن جمارك المطار ضبطت "مئة كيلوغرام من الكوكايين بقيمة 2,5 مليار ليرة"

خليل: الدولة لن تتراجع أو تقبل بالهزيمة في مواجهتها مع شبكات تهريب المخدرات

أعلن وزير المال علي حسن خليل اليوم الثلثاء أن جمارك المطار ضبطت قبل أيام مئة كيلوغرام من مادة الكوكايين تبلغ قيمتها نحو 2,5 مليار ليرة لبنانية بحسب جدول الجمارك، مؤكداً استمرار "المواجهة مع شبكات تهريب المخدرات التي تستهدف أمن واستقرار لبنان الاجتماعي والإقتصادي والحياتي"، وأن الدولة لن تتراجع أو تقبل بالهزيمة في هذه المعركة".

وعقد خليل مؤتمراً صحافيا في مركو الشحن الجوي في مطار رفيق الحريري الدولي، بحضور رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد نزار خليل والمدير العام للجمارك شفيق مرعي ورئيس مصلحة المطار الجمركية وكبار ضباط الجمارك.

ووصف خليل الكمية المضبوطة من الكوكايين بأنها "كبيرة جداً" نسبيا، معتبراً أن ضبطها "قضية خطيرة للغاية ربما لا تشبه ما سبقها على اهمية ما تم اكتشافه في الماضي".

وأضاف: "هذا الأمر يؤكد اننا لا نزال في عمق واساس المواجهة مع هذه الشبكات التي تستهدف أمن واستقرار لبنان الاجتماعي والإقتصادي والحياتي وهي مسألة خطيرة تستوجب أعلى درجات الاستنفار لكل الأجهزة المعنية بضبط مثل هذه العمليات".

ورأى أنها "مواجهة صعبة وخطيرة لكنه خيار يجب ان يعتمد لدى كل الدولة واجهزتها". وقال: "بالنسبة لنا في وزارة المال والجمارك ثمة قرار واضح ونهائي باستمرار هذه المواجهة والمكافحة بكل الوسائل والطرق". ولاحظ أن "حال الاستنفار على مستوى الجمارك تتيح مرة بعد مرة تحقيق النجاحات في ضبط المخدرات".

وأَضاف: "هذا الامر قد يستمر ولكن يجب ألا يظن احد ان الدولة قد تتراجع أو تقبل بالهزيمة في هذه المعركة. فنحن مؤمنون باننا نستطيع، ببعض الجدية والمتابعة والإصرار وتحمّل المسؤولية، أن نحقق نتيجة كبيرة في هذا المجال".

واعتبر أن "هذه البضاعة تستهدف شرائح اجتماعية لبنانية، وبشكل اساسي الشباب اللبناني مهدد والمجتمع اللبناني مهدد بالقدر نفسه الذي تهدده فيه المشاكل الأمنية والإرهابية".

وأكد أن "هذه العملية تمت بفضل الجهد والانتباه والمتابعة من قبل رجال الجمارك لأن التقنيات

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

المتعارف عليها ومستوى التمويه الطبيعي والمتعمد والمشغول تجعل من الصعب ضبطها بالوسائل التقليدية".
وقال خليل إن شحنة من البضائع آتية من البيرو تحت تسمية "دقيق ومساحيق ثمار قشرية" وصلت الى مطار رفيق الحريري الدولي بتاريخ 9 كانون الثاني الجاري، شارحاً أن "هذه المواد العضوية هي نتاج ثمرة في احدى دول أميركا اللاتينية يتم طحنها، ولونها لا يثير الشبهات في إمكان أن تحتوي على كوكايين".
وأوضح أن الشحنة احتوت على 35 طرداً يبلغ وزنها الإجمالي 1825 كيلوغراماً، أما الكمية المحتوية على مخدرات كوكانية فهي 100 كيلوغرام، ونسبة الكوكايين في المخدرات 70%.
وشرح كيفية حصول عملية الضبط، فقال إن "التصريح عن البضاعة تم من قبل المخلص الجمركي شكيب صبحي الخطيب حيث سلكت المسار الأحمر. لكنّ طريقة البضاعة ونوعها لفتت نظر الكشاف المراقب الجمركي مما أثار الشك لديه، فحولّها لمزيد من التحري على ION SCANNER (السكانر) الذي أعطى إشارة إلى وجود مادة الكوكايين بنسبة 30% في أحد الطرود، فتمّ الاتصال عندها بشعبة مكافحة المخدرات المركزية لمزيد من التحري والتدقيق، وبدورها قامت بفحص البضاعة ولكنها لم تحصل على نتيجة مؤكدة". وأضاف خليل أن "رئيس مصلحة المطار الجمركية طلب عينة من البضاعة وتم فحصها محلياً بواسطة الحرق حيث أعطت نتيجة إيجابية، فتمّ فرز البضاعة الى ثلاثة أصناف: صنف أسمر داكن (A) وصنف أسمر فاتح (B) وصنف أسمر فاتح جداً (C)، وأرسلت العينات الثلاث الى مختبرين معتمدين، هما مختبر جهشانة ومختبر الهيئة الوطنية للطاقة الذرية، وجاءت نتيجة المختبرين مطابقة لجهة احتواء العينة (A) على مادة الكوكايين بنسبة 70%، في حين جاءت النتيجة سلبية بالنسبة للعينتين الباقيتين. وتم فرز البضاعة من نوع (A) وقد بلغ وزنها 101 كلغ، ونسبة الكوكايين بداخلها نحو 70 كيلوغراما".
وأبرز خليل أن "هذه العملية تعتبر من العمليات المهمة في ضبط المخدرات إذ تبلغ قيمة هذه البضاعة نحو 2.5 مليار ليرة لبنانية بحسب تسعيرة الجمارك".
وشرح أن "السبب الرئيسي في ضبط عمليات تهريب المخدرات في الفترة الراهنة يعود الى سياسة التشدد في الإجراءات الجمركية التي وضعناها والتي تعتبر الحجر الأساس في الخطة الانقاذية والإصلاحية في إدارة الجمارك".
وأشار إلى أن "خزينة البضائع في المستودعات الجديدة التي أنشأتها إدارة شركة طيران الشرق الأوسط تساهم الى حد ما في كشف عمليات التهريب والحفاظ على البضائع ومن دون تبديلها كما كان يحصل في لماضي".
وقال إن "العناصر المرتبطة بالجريمة معروفة والشركة المصدرة معروفة وهي مسجلة في البيرو والشركة المستوردة معروفة وهي لبنانية والمخلّص الجمركي معروف وهو لبناني وكذلك العناصر المموهون في هذه العملية اداريا وورقيا معروفون أيضاً، وتم إبلاغ القضاء المختص بالعملية وستتابع والكميات المضبوطة ستسلم وفق الأصول للمتابعة".
وأضاف: "بكل شفافية وجرأة نقول أن الشركة نفسها إستوردت سابقاً ثلاث شحنات من البضاعة نفسها، أولاها في 2 كانون الأول 2014 وبلغ وزنها 50 كيلوغراماً من المساحيق وقد تكون تجربة، والثانية بتاريخ 2015/01/31 وبلغت الكمية 542 كيلوغراما من المساحيق، أما الثالثة فبتاريخ 2015/04/18 وبلغت الكمية 1763 كيلوغراما من المساحيق". وقال: "هذه الشحنات ربما كانت تحوي مخدرات أو ربما لا، وسنتابع هذا الأمر مع النيابات العامة والقضاء المختص لمعرفة كل من هو مرتبط، ولمعرفة قيود هذه الشركة ومع من تتعامل للوصول الى دقائق الأمور".
وأكد أن "لا غطاء على احد في هذه المسألة ولن يكون هناك تساهل ولن يسمح أي تدخل من أي جهة يعمل القضاء والعمل الأمني التعلق بها". وقال: "ستكون هناك حاجة الى متابعة أمنية وقضائية حتى نصل الى الحقيقة كاملة حتى نقفل هذه السكة من العمل الهدام والخطير بحق كل اللبنانيين".

وكشف عن توجه "لتفعيل الإجراءات التي تضبط التهريب وتهريب الممنوعات وقضايا اخرى تتعلق بالضبط الجمركي ". وقال: "قريبا سيتم الإعلان عن اجراءات سريعة وجديدة في اطار الخطة التي تعتمدها الجمارك والتي تنسقها مع الإدارات المعنية في مطار بيروت الدولي ووزارة الأشغال والداخلية والميدل ايست لضبط عملية مركز الشحن ككل وتوحيده بطريقة تخدم عملية الضبط وتسد اي ثغرة امنية او جمركية بكل العمليات المتصلة بالجمارك".
وأضاف "بعد لقاءات ستعقد مع دولة رئيس الحكومة سنكون كوزارة مال وإدارة جمارك أمام عملية انتقال وتحديث وضبط لكل مساحة المخازن الجمركية والعمليات الجمركية التي تحصل في المطار".
وكان الوزير جال قبل المؤتمر الصحافي على المستودعات، واطلع على المضبوطات، لرفقة خليل ومرعي وكبار ضباط الجمارك.

المكتب الإعلامي